

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



(معهد الدوحة)

www.dohainstitute.org

مراجعة كتاب

الجدار العازل: أبارتايد إسرائيل المكتمل

مالك ونوس

سلسلة (مراجعة كتب)

- الجدار العازل: أبارتايد إسرائيل المكتمل
أولاً- ما هو الجدار؟ ٢
ثانياً- الجدار أمام القانون ٥
ثالثاً- الجدار والاستيطان ٧
رابعاً: معاناة الفلسطينيين بسبب الجدار ٨
خامساً: الجدار في القدس (غلاف القدس) ١١
سادساً: مواجهة الجدار ... بلعين نموذجاً ١٣

الجدار العازل في الضفّة الغربيّة

إعداد: حسن أبحيص وخالد عايد

تحرير: محسن صالح

(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠)

نشأت فكرة إقامة الجدار العازل في الضفّة الغربيّة أو ما تسمّيه إسرائيل بـ "الجدار الواقي" سنة ١٩٩٢، وبُشر العمل في إنشائه في ١٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٢. وقد صدرت العديد من الدراسات التي تتحدّث عن هذا المشروع، ليأتي كتاب "الجدار العازل في الضفّة الغربيّة" الصّادر ضمن سلسلة "أولستُ إنساناً؟" عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت في طبعةٍ أولى عام ٢٠١٠، وهو من إعداد حسن أبحيص وخالد عايد، وتحرير د. محسن صالح، مدير المركز والأستاذ الجامعيّ المتخصّص في الدراسات الفلسطينيّة، ليكون وثيقةً مُحكمةً ومهمّةً، نظرًا لشموليّته وإحاطته بالموضوع من أوجهه المتعدّدة، سواء من حيث الوضع على أرض الواقع، أو من حيث المسار التاريخيّ لظهور فكرة المشروع والبدء في تشييده، والمناطق التي يمرّ بها، والتطورات التي عرفها المشروع حتّى تاريخ طباعة الكتاب، إضافةً إلى وجهة نظر القانون والأعراف الدوليّة تجاهه، والاعتراضات على إقامته، والاحتجاجات الفلسطينيّة المتواصلة ضده.

يقع الكتاب في ١٢٠ صفحةً من القطع المتوسّط، وينقسم إلى سنّة فصول إضافةً إلى المقدّمة والخاتمة والهوامش. وقد دُعّم الكتاب بالخرائط والصّور التي تُظهر شكل الجدار ومكوّناته ومساره في المناطق التي يخترقها.

ومن خلال استعراض فصول هذا الكتاب، نصل في نهاية الأمر إلى حقيقة الهدف من بناء الجدار وتقنيده ادّعاء "إسرائيل" الضّرورات الأمنيّة لإقامته. ويُشير معدّو الكتاب في "التقديم" إلى التزام الكتاب بالنهج المتبع في: "نقل المعاناة بأسلوبٍ يخاطب العقل والقلب في إطارٍ علميٍّ منهجيٍّ موثّق" (ص ٥). وتؤكد "المقدّمة"

على أنّ الكتاب يسعى إلى الإجابة عن كلّ الأسئلة عن الجدار ووصفه وفكرته وأهدافه وتاريخ تشييده وقانونيته وانعكاسات إقامته على الفرد والمجتمع الفلسطينيّ وسبل مقاومته. ومن خلال النماذج والشهادات التي يُوردها الكتاب، يقدّم فكرةً عن أوجه معاناة الشعب الفلسطينيّ كافةً، جرّاء إقامة هذا الجدار، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، إضافةً إلى التهديد الذي يُشكّله لمسار القضية الفلسطينيةّ ومستقبلها، وتقويضه أسس قيام الدولة الفلسطينيةّ؛ وهنا تكمن الخطورة.

يتميّز أسلوبُ الكتاب بالسلاسة التي لم تحد عن الدقّة والمنهجية العلمية المتّبعة في إعدادهِ، واحتوائهِ على قدرٍ كبيرٍ من الأرقام والإحصائيات والنماذج والشهادات. وتأتي أهمية الكتاب من تفيده للدوافع المزعومة من وراء إقامة هذا الجدار، حيث ورد في التّقديم أنّ الكتاب: "يفنّد ادّعاء إسرائيل بأنّ الدافع لبناء الجدار دافعٌ 'أمنيّ'، موضّحاً ارتباط مسار الجدار بحسابات السياسة والاستيطان والاستئثار بالأراضي الزراعية ومصادر المياه" (ص ٥). كما تكمن أهميته في إبرازه الخطر الجدّي الذي يُشكّله الجدار على مستقبل قضية الشعب الفلسطينيّ وعلى وجوده ككلّ.

أولاً- ما هو الجدار؟

١. أكثر من فصل عنصريّ:

في أوّل فصول الكتاب، نجد وصفاً للجدار من حيث ظهور فكرته عبر العديد من الخطط، التي كان أولها ما قدّمه حزب العمل الإسرائيليّ عام ١٩٨٨. وكان يتسحق رابين قد حظي بأصوات الناخبين وانتُخب للرئاسة الإسرائيليّة عام ١٩٩٢ لأنّه طرح فكرة الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، التي طالب في عام ١٩٩٥ بوضع خطة لتطبيقها. ثمّ تبلورت الفكرة في عام ٢٠٠٠ بموافقة رئيس الوزراء الإسرائيليّ إيهود باراك على إقامة حاجز لمنع مرور المركبات. لكنّ العمل في الجدار على صورته الحاليّة لم يبدأ إلّا في حزيران / يونيو من عام ٢٠٠٢، أثناء فترة رئاسة إيرييل شارون لحكومة العدو. وترتكز جميع الخطط على عذر لعمليّة الفصل، كما أورده الكتاب على لسان أحد الصحفيين الإسرائيليين، وهو: "صعوبة أن يسكن سنّة ملايين إسرائيليّ وأربعة ملايين عربيّ معاً، لأنّ الاحتكاك بينهم يُنمّي إرهاباً خطراً وفضيحا" (ص ١٣).

ولفكرة الجدار أبعاداً متعدّدة، فهناك البُعد الأمنيّ لمنع وصول الفدائيّين إلى أراضي ٤٨، والبُعد السّياسيّ الذي يكمن في تصوّر إسرائيل للنسوية، وجعل إقامة دولة فلسطينيّة على فتات الأرض المتبقّية أمراً مستحيلًا، ممّا يُسهّل ضمّها. ويستهدف البُعد الاقتصاديّ منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعيّة لتسهيل تهجيرهم. أضف إلى ذلك البُعد الاجتماعيّ؛ حيث يعزل الجدارُ القرى والمدن الفلسطينية عن بعضها البعض لمنع تواصلها.

تعيدنا هذه الممارسة -وهو ما لم يتوسّع فيه الكتاب- إلى الهدف من وضع الصندوق القوميّ اليهوديّ الذي أنشأته المنظّمة الصهيونيّة العالميّة في عام ١٩٠١، وهو الاستيلاء على المزيد من الأراضي لإنقاص المساحة المملوكة للعرب، من أجل حصرهم في مناطقٍ معيّنة يتعدّر العيش فيها. أمّا الأداة لتنفيذ هذه السّياسة، فهي المستوطن اليهوديّ؛ وهذا من أوجه الشّبه بين الكيان الصّهيونيّ ونظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا، الذي فعل الشيء عينه من قبل، حيث تسعى إسرائيل لخلق مجتمعات آمنة للمستوطنين، لا يمكن تحقيقها سوى بعزل التّجمّعات العربيّة وتطويقها وفصلها عن بعضها البعض. ويتجلّى هنا أنّ عنصريّة إسرائيل ليست في الممارسات اليوميّة فحسب، بل هي جزءٌ من تكوينها السّياسي والاقتصاديّ والاجتماعيّ الذي يستمدّ مقوماته من فكرة الترانسفير، التي تطوّرت في الأيديولوجيّة الصّهيونيّة منذ ما قبل مؤتمر بال في عام ١٨٩٧، ونضجت عبر أكذوبة أنّ فلسطين "أرضٌ بلا شعبٍ لشعبٍ بلا أرضٍ". ولئن كان الأبارتايد في جنوب أفريقيا يستند إلى قوانين الفصل، مثل: قانون مناطق الجماعات، وقانون الأرض، وقوانين المرور والمغادرة؛ التي ترجع جميعها إلى إيمان الكنيسة الإصلاحية الهولنديّة "بأنّ عدم مساواة الأعراق مشيئة إلهيّة"^(١)، فإنّ الصّهيونيّة بممارستها للتّمييز العنصريّ، لا تعتمد -فقط- على مزاعم العقيدة اليهوديّة بالتّفوق اليهوديّ، بل تستند إلى خطط الصّهيونيّة المتحالفة مع روسيا القيصريّة لارتكاب مجازرٍ في حقّ اليهود، ثمّ مع ألمانيا النّازية، لإقامة المحرقة من أجل تعزيز فكرة الانعزال لدى اليهوديّ، حتّى يتقبّل فكرة الفصل. هذه الفكرة التي ستساعد فيما بعد على زراعة المستوطنات، لتكون أجسامًا سرطانيّة في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، تأخذ في التمدّد والتكاثر، لتستوجب حمايتها وحماية الطّرق الطّويلة المؤدّية إليها في ما بعد، وحين

^١ حمد سعيد الموعد، الأبارتايد الصهيوني، الطبعة الأولى، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١)، ص ١٠.

يتعدّر ذلك؛ يكون السبيل الوحيد هو اقتطاع أجزاء من الأراضي العربيّة وبناء جدار العزل الذي يحقّق الأمان؛ وهي الأكدوبة التي يركّز الكتاب على تنفيذها.

٢. مراحل بناء الجدار ومساره:

يتعدّى الجدار العازل مسألة بناء حائط إسمنتيّ، وإقامة أسلاك شائكة، وطرق دوريات، وسياح إلكترونيّ وغيرها. إنّه عمليّة قضم ٣٩% من مساحة أراضي الضفّة الغربيّة البالغة 5,876 كم^٢، وتقسيمها إلى ثلاث مناطق، وهي: منطقة أمنيّة شرقيّة تسيطر عليها سلطات الاحتلال بالكامل، ثمّ منطقة العزل الغربيّة الممتدّة بين الجدار والخطّ الأخضر، وهي الأقلّ مساحةً. أمّا الثالثة؛ فهي المنطقة المتبقّيّة، وتعادل ٦١% من مساحة الضفّة، وهي التي من المتوقّع أن تتنازل عنها إسرائيل للفلسطينيين.

تشير المصادر الفلسطينيّة إلى أنّ طول الجدار سيصل في المراحل النهائيّة إلى ٧٧٠ كم، حسب معهد الأبحاث التطبيقية في القدس (أريج). بينما يقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتّحدة، أنّ طول الجدار بحسب المخطّط الموضوع له، سيصل إلى ٧٠٩ كم. في حين تشير أرقام منظمة التحرير الفلسطينيّة إلى طولٍ قد يبلغ ٧١١ كم. تتناقض الأرقام هذا، سببه التّعديلات المستمرة التي تجريها الحكومة الإسرائيليّة على مسار الجدار. وتبعًا لذلك يتفاوت تقدير مساحة المناطق التي يعزلها الجدار.

٣. مكونات الجدار ومواصفاته:

والجدار؛ عكس ما قد يوحي به اسمه، ليس جدارًا واحدًا. فالكتاب يصف الجدار بأنّه على الجانب الفلسطينيّ عبارة عن ستّ لفّات (أحزمة) من الأسلاك الشائكة، يليها خندق عميق، ثمّ طريق ترابيّ لمرور الدوريات، ثمّ سيّاح إلكترونيّ بارتفاع ثلاثة أمتار. أمّا على الجانب الإسرائيليّ؛ فيتكوّن من طريق معبّد على جانبيه ممّرّان رمليّان لافتقاء أثر المتسلّلين، وأسلاك شائكة، ثمّ أجهزة إنذار إلكترونيّة. ويبلغ عرض الحاجز في بعض أجزائه ٦٠ مترًا، أمّا الحائط الإسمنتيّ؛ فيقام في أماكن الكثافة السكانيّة، ويبلغ ارتفاعه ثمانية أمتار. وتوجد بين المناطق التي فصلها الجدار، بوابات يقوم عليها الجنود، وعندها تتركّز معاناة الفلسطينيين من تفتيش،

وتدقيق، وإهانات، وحرمان من الوصول إلى الأراضي الزراعيّة والمدارس، ونقل السلع والموادّ الطبيّة وغيرها، وما يرافق ذلك من صنوف العذاب اليوميّ. ويخضع فتح البوابات لمزاج السلّطات، على الرّغم من تصنيف سابق للبوابات، منها ما يُفتح يوميّاً ولفترات محدودة، ومنها ما يفتح مرّة كلّ أسبوع وأخرى موسميّة الفتح، وتبقى بوابة بلعين الوحيدة المفتوحة ٢٤ ساعة في اليوم، بقرارٍ نجح الفلسطينيون في استصداره من محكمة الأمن العليا الإسرائيليّة.

ثانياً - الجدار أمام القانون

١. أمام محكمة العدل الدوليّة:

يستعرض هذا الفصل من الكتاب موقف القانون الدوليّ من الجدار، ورفض إسرائيل المستمرّ للقرارات الصّادرة في هذا الشأن - كعادتها في رفض جميع قرارات الهيئات الدوليّة - ومساندة الولايات المتّحدة لها عبر استخدامها حقّ النّقض، لإبطال أيّ مشروع يدين إسرائيل أو يستوجب انصياها. ففي أوّل محاولة لوقف مشروع الجدار، استخدمت الولايات المتّحدة حقّها في النّقض لإسقاط مشروع قرارٍ تقدّمت به المجموعة العربيّة إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣ لإلغاء مشروع الجدار؛ لكونه أخلّ بخطّ هدنة ١٩٤٩. فأحيل الموضوع بعد ذلك إلى الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، التي اتخذت بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٣ قرارًا يطالب إسرائيل بوقف بناء الجدار، ويقدم بموجبه الأمين العامّ للمنظمة الدوليّة تقريرًا شهريًّا عن مدى التزام السلّطات الإسرائيليّة بتنفيذ القرار. وقد أفاد الأمين العامّ في أوّل تقرير له، أنّ إسرائيل لم توقف المشروع، فأحيل الأمر إلى محكمة العدل الدوليّة في لاهاي لإبداء الرأْي، إلّا أنّ إسرائيل رفضت التّعاون مع المحكمة بادّعاء "عدم الاختصاص"، مُعتبرةً أنّه شأن ثنائيّ بينها وبين الفلسطينيين. ولكن المحكمة نظرت إلى القضية من جانب مدى قانونيّة الجدار في ضوء القانون الدوليّ لحقوق الإنسان، مُعتبرةً أنّ الجدار يمسّ الحقّ في حرّيّة الحركة والتّنقّل، التي يكفلها البنود ١٢ و ١٧ من الميثاق الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة. كما أنّه يمسّ الحقّ في العمل والصّحة والتّعليم، الذي تكفله البنود ٦ و ١١ و ١٢ و ١٣ من الميثاق الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. كما استندت المحكمة على انتهاك إسرائيل لاتفاقيّة لاهاي لسنة ١٩٠٧،

التي تحظر على الاحتلال مصادرة ممتلكات المحتلّ أو تدميرها. واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تنصّ على حظر نقل السكّان الخاضعين للاحتلال.

أمّا ما صدر عن المحكمة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، فهو محض رأيٍ استشاريٍّ، عدّ الجدار مخالفاً للقانون الدوليّ، وتضمّن دعوةً لإلغاء الجدار، وإعادة الممتلكات المصادرة، وتعويض المتضرّرين. وقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتّحدة على ذلك الرّأي في ٢٠٠٤/٧/٢٠، مُطالبَةً إسرائيل بالتقيّد بما جاء فيه. لكن - كعادتها - لم تعر إسرائيل كلّ ذلك بالأ، فواصلت بناء الجدار متسلّحةً برفض المحكمة العليا الإسرائيليّة فتوى محكمة العدل الدوليّة بذريعة كونها لا تراعي ضرورات إسرائيل الأمنيّة.

٢. أمام المحكمة العليا الإسرائيليّة:

لا يتعدّى دور هذه المحكمة النّظر في الأمور اليوميّة، ويرى المراقب من بعيد، أنّ ما بنّت فيه هذه المحكمة من التماسات المواطنين الفلسطينيين المدعّمة بالقوانين -على الرّغم من أنّها نجحت في تغيير مسار الجدار في بعض المناطق- لا تعدو كونها مضيعةً لوقت الفلسطينيين تلهيهم عن جوهر معاناتهم ومسبّها، ألا وهو الجدار، الذي يقوم ويكبر يوماً بعد يوم، ويقضم في طريقه أجزاء كبيرة من الضّقة، ويجلب المآسي لحياة الفلسطينيين.

لكنّ خرقاً قد حصل، حين وافقت المحكمة العليا الإسرائيليّة على تعديل مسار الجدار في مقطعي جيبوس -فلاميّة في عام ٢٠٠٧، ومعالي أدوميم في عام ٢٠٠٨ الواقع شرق مدينة القدس. وبذلك أُعيدت آلاف الدونمات المصادرة لأصحابها الفلسطينيين. كذلك الأمر بالنّسبة إلى مقطع بلعين، حيث وافقت المحكمة بقرارٍ أصدرته في عام ٢٠٠٧ على تغيير المسار وإعادة 1100 دونم من الأراضي المصادرة. لكنّ هذا القرار لم ينفذ.

ثالثاً - الجدار والاستيطان

١. توسيع المستوطنات:

أقيم الجدار كما هو مخطّط له، بحيث يحيط بالمستوطنات، لكنّه في أحيانٍ كثيرة يصل بُعده عن آخر منزل في بعض المستوطنات إلى آلاف الأمتار، وهو ما يُثبت أنّ أحد أهداف الجدار هو توسيع المستوطنات، بحيث أنّ هذا التوسّع بات يفسح المجال لإقامة مستوطناتٍ جديدة. ويقام الجدار حول ٢٣٧ مستوطنة يسكنها أكثر من ٥٤٠ ألف مستوطن إسرائيليّ. ومن أمثلة التوسّع في المستوطنات، أنّه سيتمّ زيادة عدد قاطني مستوطنة تسوفين قرب قلقيلية، من ألف إلى ستّة آلاف مستوطن.

٢. سرقة الأراضي الزراعيّة:

لا شكّ في أنّ الماء هو العنصر الأول في تفكير إسرائيل لدى التّخطيط للاستيلاء على الأراضي. وليس أدلّ على ذلك من حروب المياه التي تستعدّ للشروع فيها ضدّ العالم العربيّ بدءاً من جنوب السودان ودول حوض النيل وسيناء والجنوب اللبّاني، إلى الدّعم الذي قدّمته لإقامة سدّ أتاتورك التّركيّ على نهر الفرات، وصولاً إلى الاستحواذ على مصادر المياه في كامل المحيط الجغرافيّ والأراضي الفلسطينيّة المحتلّة بالطّبع.

وقد انتزع الجدار العازل الأراضي الزراعيّة والغابات والمناطق المفتوحة، ووضع العراقيل أمام أصحابها لمنعهم من الوصول إليها، تمهيداً لتوزيعها على المستوطنين الإسرائيليين. وبلغت مساحة الأراضي الواقعة غرب الجدار، والتي وضع المستوطنون أيديهم عليها ٧٣٣ كم^٢. والأمر ذاته ينطبق على المياه، حيث سيساعد الجدار في سرقة إسرائيل للمياه التي تقع غربه. فهو سيؤدّي إلى تدمير أو عزل تسعين بئراً، والسيطرة على ١٦٥ بئراً و٥٣ نبعاً؛ تصل طاقاتها التّصريفية مجتمعةً إلى نحو ٧٣٤ مليون م^٣ سنوياً، إضافةً إلى المسطّحات المائيّة والأنهار، أي ما نسبته ٩٩% من مجاري المياه في الضّفّة. سوف يؤدّي هذا الأمر إلى حرمان الفلسطينيين ومزروعاتهم من هذه المياه، وهو ما يعدّ خرقاً للقرار الذي أصدرته الأمم المتّحدة بتاريخ ٢٩/٧/٢٠١٠، والذي يجد الحصول على مياهٍ نظيفة حقاً من حقوق الإنسان. ومن نتائج الاستيلاء على المصادر المائيّة للضّفّة على الواقع الغذائيّ، تحوّل طولكرم -التي تعدّ جزءاً من سلّة غذاء

الضفة الغربية- إلى مستورد للقمح، للمرة الأولى في تاريخها. ويُعدّ هذا الإجراء جزءاً من سياسة الإبادة الجماعية للعرب، المستمدة من أيديولوجية إسرائيل؛ كون الثورة "تربّي أتباعها على أنّه لا خلاص لليهود إلا بإبادة جميع الشعوب غير اليهودية، التي تزاخمهم على مصادر العيش والماء والتفوذ السياسي والعسكري"^(٢).

رابعاً: معاناة الفلسطينيين بسبب الجدار

١. أرقام وإحصائيات:

إنّ الجدار أشبه بكابوس يوميّ طرأ على حياة الشعب الفلسطينيّ وجعلها تتقلب وتتغيّر عمّا كانت عليه من قبل. فبغضّ النظر عن المنازل التي هدمها، والأراضي التي صادرتها في طريقه، أدى الجدار إلى عزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، ووضع العراقيين أمام تنقل المواطنين وتواصلهم. ويتناول الكتاب - بالأرقام- المنازل المهذمة والأراضي المصادرة. فخلال ثلاث سنوات، وحتى تاريخ ٣/٤/٢٠٠٨، هذمت السلطات الإسرائيلية ١٦٦ منزلاً في محيط أو مسار الجدار، مع توقّع هدم ٧٥٤ منزلاً آخر. أما الأراضي المصادرة، فقد بلغت مساحتها حتى حزيران / يونيو ٢٠٠٨، نحو ٤٩٢٩١ دونماً. وقد صودرت أراضي ١٩,٢% من الأسر المتأثرة بالجدار بشكلٍ كليّ، فيما صودر ٢٨,٥% من أراضي أسرٍ أخرى بشكلٍ جزئيّ. ومعظم تلك الأراضي كان يُستخدم لأغراض الزراعة.

أمّا الأضرار التي يسببها الجدار، فتعود إلى عاملين هما العزل وإعاقة الحركة بين المناطق المجاورة للجدار. فقد تأثرت حياة المواطنين على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، حيث يحصر في جيوب مغلقة ما يقارب ٤٢٥ ألف فلسطيني، يحتاج معظمهم إلى تصاريح من الجيش الإسرائيلي للتنقل، بسبب إعلانه المنطقة بين الجدار والخط الأخضر منطقة عسكرية مغلقة. ويخضع لنظام التصاريح حتى أولئك المتجهون إلى العمل في أراضيهم الزراعية الخاصة. وبذلك تمّ عزل مساحة ٢٧٤٦٠٧ دونماً من

^٢ - غازي حسين، العنصرية والإبادة الجماعية في الفكر والممارسة الصهيونية، الطبعة الأولى، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢)، ص ١٤.

الأراضي الزراعيّة، حيث لا يستطيع أصحابها الوصول إليها. وقد تهجر ٢٧٨٤١ شخصًا من التجمّعات التي مرّ بها الجدار حتّى تاريخ ٢٠٠٨، وكلّ ذلك بحسب أرقام الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ. كما ارتفعت نسبة البطالة إلى درجة كبيرة، وصلت عام ٢٠٠٦ إلى ٣٢% بين سكّان المناطق المعزولة والقريبة من الجدار. وأغلقت ٣٥٥١ منشأة اقتصادية حتّى عام ٢٠٠٨، بسبب قلّة حركة الزبائن نتيجة إغلاق الطّرق التي تقع عليها هذه المنشآت. كما انخفض الإنتاج الزراعيّ في الضّفة بنسبة ٢٠%، ولم يتبقّ سوى نسبة ١٥% من المساحات الرّعيّة في منطقة العزل الشّرقية وحدها.

وإضافةً إلى الأضرار الاجتماعيّة وانفصال الأقارب، كان للجدار تأثيرٌ في الجانب الطّبيّ، حيث شكّل عائقًا أمام ٦٥% من الواقعين في مناطق تأثيره لتلقّي الخدمات الصحيّة. علاوةً على ذلك؛ فإنّ الآثار النفسيّة للجدار تبدو جليّة على المجاورين له، حيث تظهر على شكل اكتئاب يصيب هؤلاء السكّان، إضافةً إلى اضطراب النّوم الذي يصيب الكبار والصّغار على السّواء، وما يترتّب على هذه الآثار النفسيّة من آثارٍ جسديّة رصدتها دراسةٌ للمركز الفلسطينيّ للإرشاد عن الآثار النفسيّة للجدار على سكّان قلقيلية.

من جهةٍ أخرى، تضرّرت ١٢٤ مدرسة يدرس فيها ١٤ ألف طالب جزاءً الجدار، ممّا أثر في التّحصيل العلميّ للطلّاب، بسبب احتجازهم والمدرّسين في المعابر، وتأخّر وصولهم إلى المدارس بشكلٍ متكرّر. وقد تسرّب من المدارس ٤% من التلاميذ، بسبب هذا الوضع الذي يعاينه أيضًا طلّاب المعاهد والجامعات.

٢. نماذج وشهادات:

في هذه الفقرة يقدّم الكتاب مجموعةً من النّماذج التي تصوّر ما يسببه الجدار من معاناةٍ للفلسطينيين على كافّة الصّعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحيّة والتعليميّة، والآثار التي يخلفها عبر سرقة الأراضي ومصادر المياه، إضافةً إلى ممارسات جنود الاحتلال التي تزيد الجدار بلاءً.

فعلى سبيل المثال، يورد الكتاب قصّةً تدرج ضمن المضحك المبكي، تتلخّص في دهم الجيش الإسرائيليّ لمنزل مواطن فلسطينيّ يدعى موفّق قنّها في قرية طورة الغربيّة التابعة لجنين، لاعتقال ابنه أحمد المعاق عقليًا وحركيًا. لكنّ إعاقة أحمد لم تمنع الجيش الإسرائيليّ من اعتقاله، بعد ضربه بأعقاب البنادق وجّه

بملايس النوم نحو الحافلة، وإدانته في المحكمة بإلقائه الحجارة على الجدار العازل، وهو المعاق الذي لم يدرك ما وُجّه إليه من اتهامات، فأمضى ٢٦ يوماً في الاحتجاز، ولم يطلق سراحه إلا بعد دفع غرامة مالية وتوقيع تعهّد. وقصة أخرى تُروى عن أبٍ منعه الجنود من عبور البوابة لعلاج ابنته في بلدة حيلة في منطقة قلييلية، فما كان منه سوى الاتّصال بالطبيب الذي وافاه إلى الجدار ومن بين الأسلاك مرّر سمّاعته لفحصها، غير أنّه لم يتمكّن من إعطائها الحقنة لتخفيض حرارتها، فأعطاهها حيوياً بدل الحقنة.

وهناك قصصٌ عن عزل القرى عن أراضيها الزراعيّة، وما يسببه ذلك من ضياعٍ لتلك الأراضي، وخسران مورد الرّزق الوحيد لهذه القرى. أمّا القرى المحظوظة فلم تصادر أراضيها كاملةً بل صودرت نسبة ٩٠% منها فقط، غير أنّ الفلاحين لا يستطيعون الوصول إلى تلك الـ ١٠% المتبقية، سوى لثلاث فترات في اليوم، لأقلّ من ساعة في كلّ فترة. كما أدّى الجدار إلى انخفاض عدد رؤوس الماشية التي يربّيها الفلاحون، بسبب عدم قدرتهم على إيصالها إلى مناطق الرعي المعتادة الواقعة خلف الجدار.

يحضرنا ونحن نستعرض صور المآسي في هذا الكتاب وفي غيره ممّا تتناقله وسائل الإعلام، تصنيف الصحفيّ والسينمائيّ الأستراليّ جون بيلغر للأبطال الحقيقيّين في زماننا، في كتابه المعنون بـ"الأبطال"، الذي صدر أوّل مرّة عام ١٩٨٦. فجميع هؤلاء الذين رفضوا مغادرة البقع الصّغيرة المتناثرة من الأرض التي تبقّت لهم وأمثالهم من الآلاف ممّن تحمّلوا ما تحمّلوا من معاناةٍ جرّاء الجدار، يصنّفون أبطالاً. حيث كتب بيلغر أنّ الأبطال الحقيقيّين في هذا الزمن، هم أولئك الملايين من البشر المنتشرين حول العالم، والذين جرّدوا من عوامل قوتهم، ومع ذلك يتابعون حياتهم دون التنازل عن كرامتهم، على الرّغم من أنّ الأقوياء قد حكموا عليهم بسدّ الطريق في وجوههم.

خامساً: الجدار في القدس (غلاف القدس)

١. عزل القدس عن بقية أجزاء الضفة:

عند القدس تتفشع كلّ الغيوم، وعندها تصبّ كلّ النّكبات. إنّها الهدف الأوّل لكلّ ما تحيكه إسرائيل، وأمام أسوارها تستقرّ كلّ مؤامرات هذا الكيان. وللقدس مكانة في الجدار: إنّها أحد أهمّ أهدافه؛ فتهويد المدينة كان ولا يزال الشّغل الشّاغل لحكومة العدو. أمّا جدارها؛ وهو ما يسمّيه الإسرائيليّون بـ "غلاف القدس"، فهده الأوّل تخفيض نسبة العرب في المدينة من ٣٥% إلى ٢٢% كمرحلة أولى، بحسب المكتب الوطني للدّفاع عن الأراضي في فلسطين.

لقد أبقى الجدار المناطق ذات الكثافة السكّانية الفلسطينية خارج غلاف القدس، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القرى. فالجدار المخصّص للقدس، والذي يمتدّ على طول ١٦٧ كم، يهدف إلى عزلها عن الضفّة الغربيّة وعن القرى المحيطة بها، تمهيداً لتفريغها من سكّانها الأصليين. فهو سيعزل غربه ٤٣% من مساحة محافظة القدس، يعيش عليها ٥٦% من سكّان المحافظة. وسيطر الجيش الإسرائيليّ على المعابر المؤدّية إليها، حيث لن يُسمح لسكّان الضفّة بدخول القدس الشريّة سوى بتصاريح من هذا الجيش، تعطى أو تُسحب وقتما يشاء.

٢. معاناة سكّان القدس بسبب الجدار:

معاناة سكّان القدس هي معاناة باقي السكّان الفلسطينيين القاطنين بمحاذاة الجدار، مضافاً إليها البعد المعنويّ، بسبب ما تمثّله القدس من أهمّية تاريخيّة للفلسطينيين، ومركزيتها في مسار تطوّر القضية الفلسطينية، علاوةً على البعد الدينيّ للمدينة، ورمزيتها لدى مئات ملايين المسلمين عبر العالم.

ومن آثار الجدار على المدينة، تهجير السكّان. فتبعاً لدراسة إحصائيّة، غير نحو ٥٣,٩% من المقدسيين أماكن إقامتهم بسبب الجدار منذ عام ٢٠٠٢، فيما يحتاج ٨٦,٧% منهم للعمل والضمان الاجتماعيّ وبقية

الخدمات، ليتمكّنوا من الصّمود في أماكنهم. وبسبب القانون الإسرائيليّ الذي يهدّد بسحب الهوية المقدسيّة ممّن تجاوزت فترة إقامته خارج حدود بلدية القدس السّبع سنوات، يضطرّ السكّان للإقامة داخل حدود البلدية، بما يشكّله ذلك من اكتظاظٍ وتكاليف باهظة التّعليم والمعيشة إضافةً إلى الضّرائب. وقد أُجبر الجدار الكثير من سكّان المناطق المحيطة بالقدس من البدو على الرّحيل، كما حصل مع قبيلة "الجهالين" شرق القدس وعشيرتي "السلامات" و"الحمادين".

أمّا الأثر الاقتصاديّ للجدار في القدس ومحيطها، فهو مدمّر بسبب العقبات التي وضعها أمام حركة التّجارة والبضائع من المدينة وإليها، وتسبّبه في زيادة نسبة البطالة التي وصلت إلى عتبة ١٩,٣% سنة ٢٠٠٦، تبعاً لتقرير صادر عن مكتب تنسيق الشّؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتّحدة. كما أدّى إلى إغلاق الكثير من المنشآت الاقتصاديّة والمحالّ التجاريّة، بسبب تراجع حركة الرّبائن. وسبّب الجدار خسارة الأراضي للقرى التّابعة للقدس كقرية بيت سوريم، حيث لم يتبقّ من أراضيها التي كانت تبلغ ١٣ ألف دونم في عام ١٩٤٨ سوى ٦٨٠٠ دونم، سيسرق الجدار منها ٥٥٠٠ دونم، فلا يبقى منها سوى ٣٠٠ 300١٣٠٠ دونم، لن تفي بحاجة القرية للاستثمار الزراعيّ، وهو ما سيدفعهم للهجرة، بعد أن خسروا حتّى أماكن دفن موتاهم.

أمّا من الناحية الاجتماعيّة، فالجدار عائق أمام التّواصل بين الأقارب المقيمين على جانبيه، كما قلّل فرص الرّواج بسبب ممانعة الأهل للرّواج من أفرادٍ مقيمين على الطّرف الآخر. أمّا من النّاحية الصحيّة، وكما في الضفّة الغربيّة وفي القدس ومحيطها، يعدّ الجدار عائقاً أمام السكّان، في الحصول على الرّعاية الصحيّة والدواء، والوصول إلى مستشفيات شرق القدس التي توفّر رعايةً صحيّة عالية، وهي التي كان يقصدها سكّان الضفّة أيضاً، نظراً لهذه الميزة. كما أنّ صعوبة المرور منعت الكثير من أفراد الطّواقم الطبيّة من الضفّة، من الوصول إلى مكان عملها في مشافي القدس، حيث تناقص العدد بنسبة ٣٨% سنة ٢٠٠٩، ممّا زاد من صعوبة تأمين الخدمات الطبيّة كالجراحات، وأدّى أيضاً إلى صعوبات إداريّة.

أمّا بالنسبة إلى المعاناة التي خلفها الجدار من ناحية التّعليم، فيمكن إيراد رقم يختصر هذه المعاناة وانعكاساتها المستقبليّة على الجيل الجديد. فمن بين ٣٣ ألف طالب وأكثر من ألفي مدرّس، يواجه سنّة آلاف طالب و ٦٥٠ مدرّساً مصاعب في الوصول إلى أماكن تعليمهم. كما أنّ طلّاب الجامعات يتحمّلون المعاناة

ذاتها. فإضافةً إلى إعاقة الوصول، يتخذ من يستطيع المرور مسارات تستغرق ساعات، بعد أن كانت تستغرق دقائق قليلة. وتنعكس هذه الصعوبات في تسرب طلاب المدارس، الذين لم يعودوا يحتملون مشقة الطريق، ليضافوا إلى أولئك الذين لم يجدوا سبيلاً للوصول إلى أماكن تعليمهم. ويضاف إلى ذلك ما أحدثه الجدار من تدمير لبعض المدارس، أو مصادرة لملاعب مدارس أخرى، أو تقسيم المدارس إلى نصفين، كما حصل لمدرسة عناتا الثانوية، حيث عزل الجدار ملعبها، وبقيت ساحة صغيرة لا تتسع للطلاب. والأمر ينطبق أيضًا على فروع جامعة القدس الثلاثة، في أبو ديس وبيت حنينا والبلدة القديمة. أما الأثر في العملية التعليمية، فهو ما سيظهر في المستقبل من جهة التحصيل العلمي، بسبب عدم انتظام العملية التعليمية في المدارس والجامعات، وعدم استيفاء المناهج المقررة لحقها في الشرح والتأخر في إكمالها.

سادسًا: مواجهة الجدار ... بلعين نموذجًا

تتصدّر قرية بلعين الأبناء التي تتحدث عن مقاومة الجدار بشكل أسبوعي، كون المظاهرات التي تنظمها ضدّ الجدار كلّ يوم جمعة، قد استمرت منذ ٢٠ شباط / فبراير ٢٠٠٥ لحظة إقامة الجدار في هذه القرية، وحتى يومنا هذا. ولهذه المظاهرات الأسبوعية مميّزات تبدأ بنوعيتها، وأشكال الاحتجاج التي ترافقها، ولا تتوقف عند استمراريتها. قرية بلعين التي قضت مستوطنة "مودعين عليت" الإسرائيلية ٨٠٠ دونم من مساحة أراضيها البالغة ٤٠٠٠ دونم، يهدّد الجدار بقضم ألفي دونم أخرى منها، ممّا يبقى لسكانها البالغ عددهم ١٨٠٠ نسمة نحو ١٢٠٠ دونم فقط من أراضيهم. وانطلاقًا من تصميم أهالي القرية على منع إقامة الجدار في أراضيهم، أو على الأقلّ منعه من قضم مساحات كبيرة، استمروا في مظاهراتهم ومقاومتهم، مبتدعين أشكالًا كثيرة لهذه المقاومة التي اكتسبت أنصارًا من كلّ أنحاء العالم، شاركوا الأهالي معاناتهم ومقاومتهم. ويقول عبد الله أبو رحمة، منسق اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في القرية: "يقولون العين لا تقاوم المخرز، هذا المثل ينطبق على أيّ مكان باستثناء بلعين، هم سلبونا أرضنا، ونحن لن نقف صامتين، فمن هنا سيبدأ انهيار الجدار".

وشارك أهالي القرية في مقاومتهم ناشطو سلاح إسرائيليون وأوروبيون من حركة التضامن الدولية. وقد أصيب عددٌ من الناشطين الإسرائيليين في هذه المظاهرات، ومن هؤلاء يوناتان بولاك الذي أصيب عدّة مرّات، وهو

من حركة "فوضيون ضدّ الجدار"، ويشارك أسبوعياً في مظاهرة بلعين. كما تعرّض المحامي الإسرائيليّ ليمور غولدشتاين بالرصاص المطاطيّ في رأسه، وأصيبت أيضاً الناشطة الدوليّة ميريد كوريغان الحائزة على جائزة نوبل للسلام في نيسان ٢٠٠٧ برصاصة في رجلها، كما أصيبت نائبة رئيس البرلمان الأوروبي لويزا مركانيتي، والقاضي الإيطاليّ خوليو توسكانو بجروح أثناء مشاركتهما في إحدى التظاهرات عام ٢٠٠٨. كما فقد أهالي القرية العديد من الشهداء في تلك المواجهات، وتعرّض كثير منهم للأذى، بسبب الرصاص أو استنشاق الغاز المسيل للدموع.

وبرز استخدام قوّات العدو الإسرائيليّ لأنواع جديدة من الأسلحة، يُعتقد أنّه يتمّ تجربتها على سكّان بلعين، لاستخدامها فيما بعد في قمع التظاهرات داخل الكيان أو تسويقها على المستوى الدوليّ. وقد أوردت صحيفة هآرتس تحقيقاً عن الموضوع، قالت فيه إنّ إضافةً إلى الجيش الإسرائيليّ، تقوم مصلحة السجون في الكيان بالمشاركة في هذه التجارب. ومن هذه الأسلحة قنابل إسفنجيّة تصيب الأفراد برضوض كبيرة، وأسلحة صوتيّة تؤدّي عند توجيهها عبر مكبرات صوت ضخمة نحو شخص ما إلى فقدان قدرته على التوازن.

ومن أشكال المقاومة، أن قامت عائلتان من القرية باحتلال منزل في مستوطنة "مودعين عليت" ووضعتا فيه أغراضهما وألعاب أطفالهما، ورفعتا العلم الفلسطينيّ فوقه. لكن قوّات الاحتلال أخرجتهما منه، إلّا أنّهما قدّمتا أوراقاً ووثائق تثبت عدم شرعيّة هذه المستوطنة، فتمّ هدم عدد من بيوتها، واستعاد الأهالي الأرض التي كانت تُقام عليها.

وعلى الرّغم من القمع الذي تتعرّض له هذه التظاهرات وأشكال المقاومة الأخرى، نجح الأهالي في ٢٠٠٧/٩/٤ باستصدار قرار من المحكمة الإسرائيليّة العليا، يقضي بتغيير مسار الجدار في محيط القرية، عزّزه قرار آخر عن المحكمة نفسها بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥ يستردّ بموجبه أهالي بلعين نصف أراضيهم الواقعة غرب الجدار.

وكما عرّف الكتاب الجدار بأنّه أكثر من فصلٍ عنصريّ، فإنّه يمكننا تعريف كتاب "الجدار العازل في الضفّة الغربيّة" بأنّه أكثر من كتاب. إنّهُ وثيقة تاريخيّة تتصدّى لهذا الجدار من أجل وضع كلّ المعنيين بالحقّ الفلسطينيّ أمام أنفسهم، لينفكروا في الخطر الذي يدهم القضية الفلسطينيّة جرّاء إقامته. وقضية الجدار هي

قضية جديدة تُضاف إلى الكثير من القضايا الأخرى التي ترسم مأساة الشعب الفلسطيني، كقضية اللاجئين وقضية الأسرى وقضية القدس. وخطورته لا تقلّ عن خطورة نكبة ١٩٤٨ إن لم نقل إنه نكبة جديدة تقلّص - بقضمه للأراضي الفلسطينية وعزله القرى والمدن عن بعضها البعض - فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق كيان واضح المعالم.